استعمال (الذي) في العربية

الدكتور. محمد خالد رحال العبيدي

قسم اللغة العربية – كلية التربية للبنات

جامعة الأنبار

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحابته الغر الميامين ، ومن تبعهم على طريق الحق واليقين ، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين .

أما بعد:

فهذا بحث في استعمال (الذي) في العربية ، ذكرت فيه أن النحاة يرون أن (الذي) يكون للمفرد العالم وغيره ، ومع هذا فقد عاد الضمير عليه جمعًا من قوله تعالى: (بنورهم) في قوله: ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ** ﴾ البقرة: ١٧ ، وأشار إليه أيضًا باسم الإشارة الموضوع للجمع كما في قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾ الزمر: ٣٣

وقد ذكرت مخالفة علماء الأصول لعلماء النحو في استعمال (الذي) ، فذكروا أنها تكون للعموم ؛ لأنها مبهمة والإبهام يقتضي العموم لذلك دلت الأسماء الموصولة على العموم.

في حين ذهب أكثر علماء النحو إلى أنها لا تكون للعموم ، لأنها معرفة ، والمعرفة تدل على شيء معين ، والمعين ليس فيه عموم .

فهم في هذا يخالفون تمامًا ما ذهب إليه أكثر علماء النحو ، وأنا أحاول في هذا البحث أن أجمع بين آراء الفريقين ، وأسميت هذا البحث بـ (**استعمال الذي في العربية**) .

وقد ذكرت رأي ابن مالك في كون صلة الموصول لا يلزم فيها أن تكون معلومة كما ذهب إليه جمهور النحاة ، وعلى هذا فهي تكون للجنس ، ومن هذا الباب تكون دلالتها على العموم ، فهو في هذا موافق للأصوليين .

وذهب بعض النحاة إلى أن (الذي) تكون حرفًا مصدريًا ، كما في قوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ** ﴾ الشورى: من الآية ٢٣ .

وقد ذكرت في هذا البحث أن الموصولات قسمان حرفي ، واسمي فالحرفي: ما أول مع صلته بمصدر ، والاسمي: ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية ، أو ظرف أو مجرور تامين ، أو وصف صريح وإلى عائد ، أو خلفه ، وهو قسمان: نص ، ومشترك ، فالنص: ما لا يحتمل غيره كـ (الذي) ، والمشترك: ما وضع لمعنيين فأكثر بلفظ واحد كـ (من وما) .

وقد ذكرت آراء العلماء في هذا الإشكال .

ثم ذكرت نتائج البحث .

والله الموفق لخيري الدنيا والأخرى

استعمال الذي في العربية

من أنواع المعارف الاسم الموصول ، والموصولات تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: موصول حرفي ، وهو ما أُول مع صلته بمصدر ، ولم يحتج إلى عائد ، وهو أن ، وأنّ ، وما ، وكي ، ولو[١].

وقد جمعها بعضهم بقوله[٢]:

وهاك حروفًا بالمصادر أُوِّلت وذكري لها خمسًا أصح كما رووا

وهاهي أن بالفتح أن مشددًا وزيد عليها كي فخذها وما ولو

وأضاف الأشموني (ت ٩١٨ هـ) إلى الموصول الحرفي لفظ (الذي) كما في قوله تعالى: ﴿ **وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا** ﴾ ، فقال: ((الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر ، وذلك ستة: أن ، وأنّ ، وما ، وكي ، ولو ، والذي))[٣].

وسيأتي الكلام على كون (الذي) حرفًا مصدريًا ، أو موصولا اسميًا.

القسم الثاني: موصول اسمي ، وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية ، أو ظرف ، أو جارٍ ومجرور تامين ، أو وصف صريح ، وإلى عائد ، أو خلفه[٤] ، وهو قسمان: نص ، ومشترك ، فالنص ما وضع لمعنًى واحد ، لا يحتمل غيره نحو (الذي) فهو موضوع للمفرد المذكر العالم ، وغيره ، قال الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) معلقًا على قول الأشموني: ((وهذا الموصول على نوعين نص ، ومشترك))[٥] ، قائلا: ((قوله: (نص) ، أي: مختص بمعنًى وضع له ، كأن يختص بالمفرد المذكر ، أو المفردة المؤنثة ، أو المثنى المذكر وهلمّ جرًا))[٦].

وقال الدكتور فاضل السامرائي: ((فالمختص ما استعمل لشيءٍ واحد لا يتجاوز إلى غيره ، وهو (الذي ، والتي) وما تفرع عنهما ، فالذي للمفرد المذكر ، والتي للمفردة المؤنثة ، وهكذا ويسمى (النص) أيضًا))[٧].

والمشترك: ما وضع لمعنيين فأكثر بلفظٍ واحد فيأتي للمفرد المذكر ، والمؤنث ، ولتثنية كل منهما وجمعه نحو: (من ، وما)[٨].

وما يعنينا هنا لفظ (الذي) فهو موضوع للمفرد العالم ، وليس للجمع ، وقد علق السجاعي (ت ١١٩٧ هـ) على قول ابن هشام: ((الذي للمذكر))[٩] ، قائلا: ((قوله: (الذي للمذكر) أي: الواحد حقيقة، أو حكمًا ليدخل نحو جاء الجمع ، أو الفريق ، أو الركب الذي فعل كذا))[١٠].

وقد وردت أمثلة قرآنية وشعرية عاد الضمير فيها جمعًا على (الذي) ، مع أن النحاة نصوا على أنه يكون للمفرد العالم ، وغيره ، ومن هذه الأمثلة قوله تعالى: ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ** ﴾ البقرة: ١٧ ، وقوله تعالى: ﴿ **وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا** ﴾ التوبة: ٦٩ ، ومن الشواهد الشعرية قول الأشهب بن رميلة[١١]:

وإن الذي حانت بفلجٍ دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالدٍ

قال أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) في تفسيره آية البقرة الأولى: (((والذي) اسم موصول للواحد المذكر ، ونقل عن أبي علي أنه مبهم يجري مجرى (من) في وقوعه على الواحد والجمع ، وقال الأخفش: هو مفرد ، ويكون في معنى الجمع ، وهذا شبيه بقول أبي علي ، وقال صاحب التسهيل فيه وقد ذكر (الذين) ، قال: ويغني عنه (الذي) في غير تخصيصٍ كثيرًا ، وفيه للضرورة قليلا ، وأصحابنا يقولون: يجوز أن تحذف النون من الذين فيبقى الذي))[١٢].

وقد رد أبو حيان ما ذهب إليه الفارسي بأن (الذي) يجري مجرى (من) ، بقوله: ((وأما قول الفارسي إنها مثل (من) فليس كذلك ؛ لأن (الذي) صيغة مفرد ، ومثنًى ، وجمع بخلاف (من) فلفظ (من) مفرد أبدًا ، وليس كذلك (الذي)))[١٣].

ووصف الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) هذا المذهب بعد أن ذكره بصيغة التمريض بالبعيد ، فقال: ((وقيل: إن (من) و(الذي) يتعاقبان فعومل هنا معاملته ، ولا يخفى بعده))[١٤].

وفي كيفية دلالة (الذي) على الجمع اختلاف كما مرَّ في نص أبي حيان ، واختار أبو حيان ((أنه مفرد لفظًا ، وإن كان في المعنى نعتًا لما تحته أفراد فيكون التقدير: كمثل الجمع الذي استوقد نارًا))[١٥].

وهذا قد أجازه الرضي (ت ٦٨٦ هـ) حينما تحدث عن بيت الأشهب السابق حيث جوز فيه أمرين: أحدهما: حذف النون في (الذي) ، وثانيهما: أن يكون صفة لمقدر محذوف ، ليصح عود ضمير الجمع عليه ، قائلا: ((وقد تحذف النون من (اللذون) تخفيفًا ... ... ، ومن (الذين) أيضًا قال:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

ويجوز في هذا أن يكون مفردًا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى ، أي: وإن الجمع الذي ، وإن الجيش الذي ، كقوله تعالى: ﴿ **كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً** ﴾ فحمل على اللفظ أي: الجمع الذي استوقد ، ثم قال: (بنورهم) فحمل على المعنى ، ولو كان في الآية مخففًا من الذين لم يجز إفراد الضمير العائد إليه ، وكذا قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾ الزمر: ٣٣ ، وهذا كثير ، أعني ذكر (الذي) مفردًا موصوفًا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى))[١٦].

وفي مجيء (الذي) بمعنى (الذين) ، اشترط ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) أن يراد به الجنس ، فقال: ((وإذا لم يقصد بـ (الذي) مخصص جاز أن يعبر به عن جمعٍ حملا على (من) ، كقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾ الزمر: ٣٣ ، ولو لم يكن المراد به جمعًا لم يُشَر إليه بجمعٍ ، ولا عاد ضمير جمعٍ ، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ **كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ** ﴾ البقرة: ٢٧٥ ، فلو لم يرد به جمع لم

يضرب به مثل لجمعٍ ، فإن قصد بالذي مخصص فلا محيص عن اللذين في التثنية ، والذين في الجمع))[١٧].

وهذا يدلك على أن الصلة لا يلزم فيها أن تكون معلومة دائمًا ؛ لأن تعريف الموصول كتعريف الألف واللام يكون للعهد ، والجنس ، وأنه قد تكون صلته مبهمة للتعظيم ، نحو قول الشاعر:

فإن أستطع أغلب وإن يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه[١٨].

قال ابن مالك: ((والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة ، وذلك غير لازم ؛ لأن الموصول قد يراد به معهود ، فتكون صلته معهودة كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ** ﴾ الأحزاب: من الآية ٣٧ ، ...

وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته ، كقوله تعالى: ﴿ **كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً** ﴾ البقرة: من الآية ١٧١))[١٩].

ولعل ابن مالك أراد بكلامه هذا أن الموصول يستعمل في المعهود حقيقة ، فإذا خرج عنه واستعمل في الجنس ، كان استعماله فيه مجازًا ، وهذا ما يفهم من قوله السابق: ((قد يراد به معهود ، فتكون صلته معهودة ... ... ، وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته)) .

وذهب الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) إلى أن (الذي) وضع موضع (الذين) ، وهذا من وضع المفرد موضع الجمع ، وهذا منعه الجمهور ، إلا أن الزمخشري ذكر أنه جاز وضع (الذي) موضع (الذين) لخصوصية فيه ، فقال: ((والذي سوغ وضع (الذي) موضع (الذين) ولم يجز وضع القائم موضع القائمين ، ولا نحوه من الصفات أمران: **أحدهما:** أن الذي لكونه وصلة إلى وصف كل معرفة بجملةٍ ، وتكاثر وقوعه في كلامهم ، ولكونه مستطالا بصلته حقيق بالتخفيف ، ولذلك نهكوه بالحذف فحذفوا ياءه ، ثم كسرته ، ثم اقتصروا به على اللام وحدها في أسماء الفاعلين والمفعولين ، **الثاني:** أن جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنون ، وإنما ذاك علامة لزيادة الدلالة ألا ترى أن سائر الموصولات لفظ الجمع والواحد فيهن واحد))[٢٠].

ووضع المفرد موضع الجمع مسألة منعها جمهور النحاة ، وأولوا ما ورد منه ، وأجازها أبو علي الفارسي ، وحكي عن ابن كيسان وغيره جوازها مطلقًا[٢١].

وأجازها ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، فقال: ((ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجميع ، كقوله للجماعة ضَيْفٌ وعَدُوّ ، قال الله جلّ ثناؤه: ﴿ **هَؤُلاءِ ضَيفِي** ﴾ الحجر: من الآية ٦٨ ، وقال: ﴿ **ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً** ﴾ غافر: من الآية ٦٧ ، وقال: ﴿ **لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ** ﴾ البقرة: من الآية ١٣٦ ، والتفريق لا يكون إلا بين اثنين. ويقولون: ((قد كَثُرَ الدِّرهَم والدِّينار)) ، ويقولون:

فقلنا أسْلِموا إنّا أخُوكُم

ويقولون:

كُلُوا في نِصف بطنكمُ تعيشوا

و﴿ **يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ** ﴾ الانشقاق: من الآية ٦ ، و﴿ **يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ** ﴾ الانفطار: ٦))[٢٢].

وذهب العكبري (ت٦١٦ هـ) إلى أن (الذي) في الآية مفرد اللفظ مجموع المعنى ، والذي يدل على أنه في المعنى جمع عود الضمير عليه جمعًا في قوله: (بنورهم) ، وذكر أن في دلالة (الذي) على الجمع وجهان: ((وفي وقوع المفرد هنا موقع الجمع وجهان: أحدهما: هو جنس مثل (من وما) فيعود الضمير إليه تارة بلفظ المفرد ، وتارة بلفظ الجمع ، والثاني: أنه أراد (الذين) فحذفت النون لطول الكلام بالصلة ، ومثله ﴿ **وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾ الزمر: ٣٣))[٢٣].

وتابع البيضاوي (ت ٦٩١ هـ) الزمخشري فيما ذهب إليه من وضع المفرد موضع الجمع ، ولكن متابعته ليست على وجه الإطلاق ، بل هي مقيدة برجوع الضمير في قوله: (بنورهم) إلى (الذي) ، قائلا: ((إن جعل مرجع الضمير في بنورهم)) ، أي: إذا عاد الضمير على (الذي) ، أما إذا لم يعد الضمير في (بنورهم) على (الذي) كأن يعود على المنافقين ، أو على اسم الإشارة ، فإنه غير متابع ، بل يبقى (الذي) على وضعه الأصلي ، وهو للمفرد المذكر عاقلا كان ، أو غيره .

وجعل الزمخشري سبب وضع (الذي) موضع (الذين) ، هو عدم جواز تشبيه الجماعة بالواحد بافتراض سؤال افترضه ، قائلا: ((فإن قلت: كيف مثلت الجماعة بالواحد ؟))[٢٤] ، وأجاب عنه بما سبق من قوله: ((والذي سوغ وضع الذي موضع الذين ... الخ)) .

وجعل البيضاوي سبب كون (الذي) بمعنى (الذين) مرجع الضمير في بنورهم إليه ، فقال: ((و(الذي) بمعنى (الذين) كما في قوله تعالى: ﴿ **وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا** ﴾ التوبة: ٦٩ ، إن جعل مرجع الضمير في بنورهم))[٢٥].

ورد الشهاب (ت ١٠٦٩ هـ) ما ذكره الزمخشري من أن سبب التوجيه هو تشبيه الجماعة بالواحد ، معللا ذلك بقوله: ((لأن المقام ليس مقتضيًا لتشبيه الجماعة بالواحد ، كما في قوله:

والناس ألف منهم كواحد وواحد كالألف إن أمر عنى))[٢٦].

وذهب القرافي (ت ٦٨٢ هـ) إلى أن (الذي) أصله (الذين) ، ولكن حذفت النون ؛ لأنه أكثر من وضع المفرد موضع الجمع ، فقال: ((ومن العرب من يحذف نونه ، وهي لغة فصيحة ، قال الله تعالى: ﴿ **وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا** ﴾ ، أي: كالذين خاضوا ، وقال الشاعر:

إن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم عامر

ويحتمل أن يكون من باب التعبير بالمفرد عن الجمع ، كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً** ﴾ الحج: من الآية ٥ ، أي: أطفالا ، لكن هذا النوع قليل ، وحذف النون أكثر ، والحمل على الأكثر أولى))[٢٧].

وقال الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) عن حذف نون (الذين): ((وحذف نونه لغة))[٢٨].

وذكر ابن بري (ت ٥٨٢ هـ) أن النحاة يرون أن حذف النون من (الذين) ضرورة ، قائلا: ((النحويون يستشهدون بهذا البيت على حذف النون من (الذين) لضرورة الشعر ، والأَصل فيه: وإن الذين ، كما جاء في بيت الأَخطل:

أَبَني كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكا الأَغْلالا

أَراد اللذان فحذف النون ضرورة))[٢٩].

وقال الرضي عن حذف النون من (الذين): ((أما حذف النون من (الذين) نحو جاءني الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا في المثنى))[٣٠].

وقال الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) عن حذف نون الذين: ((وما روي عن بعض النحاة من جواز حذف نون (الذين) ليس بالمرضي عند المحققين))[٣١].

ويرد على مذهب الزمخشري أن (الذي) إذا كانت مخففة من (الذين) بحذف النون ، فهذا يقتضي أن تكون (الذي) جمعًا ، وعليه يجب عود الضمير إليه جمعًا ؛ إذ الأصل في عود الضمير أن يطابق مفسره ، قال الرضي عن (الذي) في الآية: ((ولو كان – أي الذي– في الآية مخففًا من (الذين) لم يجز إفراد الضمير العائد إليه))[٣٢].

وأجاب السيد الشريف (ت ٨١٠ هـ) عن هذا الاعتراض بأن (الذي): ((وإن كان جمعًا حقيقة إلا أنه مفرد صورة فجاز إفراد ضميره نظرًا إلى صورته))[٣٣].

وما ذكر من أن (الذي) وضع موضع (الذين) مبني على أن الضمير في قوله (بنورهم) يعود عليه ، لذلك تكلفوا في أن يكون (الذي) بمعنى الذين ، ليكون الضمير مطابقًا لما يعود عليه ، ويمكن أن يكون الضمير عائدًا على غير (الذي) ، كأن يعود على اسم الإشارة (أولئك) السابق لهذه الآية وعلى هذا فلا حاجة إلى هذا التأويل ؛ إذ لا ضير من تشبيه حال الجماعة بحال الواحد[٣٤].

وذهب الشهاب إلى أن للذي استعمالين ، قائلا: ((إن (الذي) له استعمالان في كلام العرب ، أحدهما: أن يكون مفردًا ، والآخر: أن يعم المفرد ، وغيره كـ (من ، وما) في الموصولات وضعًا ، لا استعمالا فإن كان ضمير بنورهم المجموع راجعًا إليه لا إلى المنافقين كما ستعرفه ، كان من الثاني))[٣٥].

وتابع الآلوسي الشهاب في هذا الوجه ، فقال: ((فالوجه أن يقال: إنه نظر إلى ما في (الذي) من معنى الجنسية العامة ؛ إذ لا شبهة في أنه لم يرد به مستوقد مخصوص ، ولا جميع أفراد المستوقدين))[٣٦].

وقال الشهاب: ((واسم الجنس ، وإن كان لفظه مفردًا قد يعامل معاملة الجمع ، كما في قوله تعالى: ﴿ **عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ** ﴾ الإنسان: من الآية ٢١ ، وقولهم: الدينار الصفر والدرهم البيض))[٣٧].

والأصل في (الذي) أن تكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ؛ لأنك لو أردت أن تصف المعرفة بالجملة لأعربت الجملة حالًا ؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال، لذلك جاؤوا بـ (الذي) ليتوصلوا به إلى وصف المعارف بالجمل ، فقالوا: جاء زيد الذي كان معنا أمسِ .

قال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): ((لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ، ولم يجز أن يجروها عليها ؛ لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال الذي لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا: مررت بزيد الذي قام أبوه ، ونحوه))[٣٨].

وعلى هذا فإن (الذي) غير مقصود لذاته ؛ لأنه في أصله لوصف المعارف بالجمل كما مر ؛ ((فلما لم يقصد لذاته توسعوا فيه دون غيره ؛ ولأنه مع صلته كشيءٍ واحد ، وعلامة الجمع لا تقع حشوًا ، فلذا لم يلحقوها به ، ووضعوه لما يعم كأخواته))[٣٩].

وقد ذكر النحاة أن (الذي) معرفة وتعريفه بالصلة ، وليس بالألف واللام فهما زائدتان لتحسين اللفظ ، قال الرضي: ((و(الذي) عند البصريين على وزن عم وشج[٤٠] ، أرادوا الوصف بها من بين الأسماء الموصولة ؛ لكونها على وزن الصفات بخلاف (من ، وما) ، فأدخلوا عليه اللام الزائدة تحسينًا للفظ))[٤١].

واشترطوا في الصلة أن تكون معهودة معروفة للمخاطب ، وإلا فإنه لا فائدة في ذكرها إن لم يكن المخاطب عارفًا بها ((إن الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم أن الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول ، فلا يقال: أنا الذي دوَّخ البلاد ، إلا لمن يعتقد أنه يعلم أن شخصًا دوَّخها))[٤٢].

قال السعد التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ): ((والمقام الصالح للموصولية هو أن يصح إحضار الشيء بواسطة جملةٍ معلومة الانتساب إلى مشارٍ إليه بحسب الذهن ؛ لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكمٍ حاصلٍ له ، فلذا كانت الموصولات معارف))[٤٣].

وكلام التفتازاني يشعر بأن التعريف ((إنما هو بحسب معرفة المخاطب ، وإشارة إلى علمه بمدلول اللفظ ، وحضوره في ذهنه ، ولذا قال الأدباء: المعرفة ما يعرفه مخاطبك))[٤٤].

وهذا يدل على أن الاسم الموصول تكون دلالته عهدية ؛ لأن صلته معهودة للمخاطب والمتكلم ، كما أن (أل) تأتي للعهد ، والمضاف يأتي للعهد كذلك ((لأن طريق الإضافة إحضار للمعهود بعنوان المضاف إليه ، وطريق أداة التعريف إحضار للمعهود بعنوان (أل)، وطريق الموصولية إحضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف الموصولية بها ، وهذه الطرق متغايرة))[٤٥].

وقال الدكتور فاضل السامرائي: ((وكما أن (ال) تكون عهدية وجنسية ، تكون (الذي) كذلك ، فهي للعهد في قولك: سافر الذي كان معنا أمس ، وهي للجنس في قولهم: الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم))[٤٦].

وذكروا أن الأصل في الاسم الموصول هو العهد كما مرَّ ، جاء في حاشية البناني: ((وقوله: (والذي ، والتي) قال الشهاب: لهما استعمالان: أن يقعا على شخصٍ معهود ، وهو الذي تكلم عليه النحويون ، وأن يقعا على من يصلح ، أي: كل من يصلح له))[٤٧].

وقال الشربيني (ت ١٣٢٦ هـ) في تقريراته على حاشية البناني: ((قوله: أن يقعا على شخصٍ معهود ، قال السيد: وذلك أصل الوضع ، وقوله: وأن يقعا الخ ، قال السيد: وهو استعمال طارئ على أصل الوضع))[٤٨].

هذا الكلام يدخلنا في أحكام الحقيقة والمجاز ، أي أنه إذا ذكر (الذي) فإن الذي يتبادر إلى الذهن المعنى الحقيقي لـ (الذي) ، وهو أنه يدل على شيءٍ معهود ، ولا يدل على غيره إلا بقرينة .

وذهب البيضاوي إلى أن استعمال (الذي) بمعنى الجمع هو استعمال مجازي ، فقال في تجويز الإشارة إلى شيئين باسم الإشارة المفرد (ذلك) في قوله تعالى: ﴿ **لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ** ﴾ البقرة: ٦٨ : ((والذي حسن ذلك أن تثنية المضمرات والمبهمات ، وجمعها، وتأنيثها ليست على الحقيقة ، ولذلك جاء (الذي) بمعنى الجمع))[٤٩].

وذكر النحاة أن (الذي) ((يقع على كل مذكر من العقلاء ، وغيرهم ، تقول: جاءني زيد الذي قام أبوه ، ورأيت الثوب الذي تعرفه ، قال تعالى: ﴿ **أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً** ﴾ الفرقان: ٤١ ، وقال تعالى: ﴿ **إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ** ﴾ الإسراء: ١))[٥٠].

وقال الأشموني: (((الذي) للمفرد المذكر عاقلًا كان ، أو غيره))[٥١].

وذهب النحاة إلى أن استعمال الموصولات في المعهود هو أصل استعمالها ووضعها ، وإذا كانت للعهد ، فهي لا تكون للعموم ولا تدل عليه ؛ لأنه مخصوص ومعروف كما ذكر ابن مالك

في قوله: ((وإذا لم يقصد بالذي مخصص جاز أن يعبر به عن جمعٍ حملا على (من) ... ... ، فإن قصد بالذي مخصص فلا محيص عن اللذين في التثنية ، والذين في الجمع)) ، وكما مرَّ في نصي الشهاب والسيد الشريف السابقين .

وخالف علماء الأصول النحاة في (الذي) فجعلوه للعموم وضعًا ، جاء في جمع الجوامع: ((كل ، والذي ، والتي ، وأي ، وما ، ومتى ، وأين ، وحيثما ، ونحوها للعموم حقيقة))[٥٢].

وما ذكره الأصوليون من أن (الذي) للعموم مخالف لما ذهب إليه النحاة في عدهم الموصول من المعارف ، والمعرفة ما وضع لشيءٍ معين فلا عموم في المعرفة ، فكيف يذكر علماء الأصول أن الموصول للعموم ؟ .

فيجاب عن هذا بأن لـ (الذي) استعمالين: أحدهما: أن يستعمل في معهود ، وهو حينئذٍ معرفة ولا عموم فيه وهذا ما نظر إليه علماء النحو ، والآخر: هو ما نظر إليه علماء الأصول، وبينه كلام الشهاب السابق من أنه يستعمل للجنس فيكون عامًا .

ويؤيد هذا ما ذكره الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) بقوله: ((وإنما يكون (الذي) للعموم إذا كانت جنسية ، كقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ** ﴾ البقرة: ٤ ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى** ﴾ الأنبياء: ١٠١ ، ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى** ﴾ النساء / ١٠ ، ولا شك أن العموم في ذلك كله مستفاد من الصيغة ، أما العهدية فلا ، كقوله تعالى: ﴿ **وقال الذي آمن يا قوم** ﴾ المؤمن: ٣٨ ، ﴿ **قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا** ﴾ المجادلة: ١ ، أو نحوه))[٥٣].

وما ذكره البناني (١١٩٨ هـ) في اعتذاره عن الاختلاف بين النحاة وعلماء الأصول في كون (الذي) حقيقة في العهد ، أو أنها حقيقة في العموم ، بقوله: ((فلعل الأصوليين قام عندهم دليل العموم فقط فرجحوه ، والنحويين قام عندهم دليل الخصوص فرجحوه))[٥٤].

وما ذكره الزركشي من أن ((جعل الموصولات من صيغ العموم مشكل ؛ لأن النحاة صرحوا بأن شرط الصلة أن تكون معهودة معلومة للمخاطب ، ولهذا كانت معرِّفة للموصول، والمعهود لا عموم فيه ، كما صرح به ابن الحاجب ، وغيره))[٥٥] ، لا يناقض ما ذكره سابقًا من أن (الذي) تكون للعموم ولغيره ؛ لأن كلامه السابق يخص الأصوليين ، وهم مخالفون للنحاة الذين يخصصون (الذي) بالمعرفة ، والمعرفة لا تدل على العموم ؛ لأنها معينة .

وعلى هذا فاستعمال (الذي) عند الأصوليين أعم من استعمالها عند النحاة ؛ ذلك أن النحاة صرحوا بأن صلة الموصول لا تكون إلا معهودة .

ومما يؤيد أن (الذي) تستعمل للعموم ؛ كونها من المبهمات ، ما ذكره ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) من أن الموصولات من المبهمات ، قائلا: ((اعلم أن الموصولات ضرب من

المبهمات ، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيءٍ من حيوان ، وجمادٍ ، وغيرهما ، كوقوع هذا ، وهؤلاء ، ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيءٍ))[٥٦].

وذكر علماء الأصول أن الإبهام يقتضي العموم لذلك دلت الأسماء الموصولة ، وهي مبهمة على العموم ، جاء في البحر المحيط للزركشي: ((وقد صرح بأن (الذي) من صيغ العموم القاضي عبد الوهاب في الإفادة ، وقال ابن السمعاني: جميع الأسماء المبهمة تقتضي العموم ، وقال إلكيا الطبري: (من ، وما ، وأي ، ومتى) ، ونحوها من الأسماء المبهمة لا تستوعب بظاهرها ، وإنما تستوعب بمعناها عند قومٍ من حيث إن الإبهام يقتضي ذلك))[٥٧].

والذي يبدو لي أن ابن مالك موافق للأصوليين في إفادة (الذي) للعموم ، إذا لم يرد بها مخصص ، كأن تكون للجنس ؛ لأن الأسماء الموصولة لا تكون مبهمة إلا إذا أريد بها الجنس، أما إذا أريد بها العهد فهي معرفة ، والمعرفة تدل على معين فليس فيها عموم ، قال: ((وإذا لم يقصد بـ (الذي) مخصص جاز أن يعبر به عن جمعٍ حملا على (من) ، كقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾ الزمر: ٣٣ ، ولو لم يكن المراد به جمعًا لم يُشَر إليه بجمعٍ ، ولا عاد ضمير جمعٍ ، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ **كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ** ﴾ البقرة: ٢٧٥ ، فلو لم يرد به جمع لم يضرب به مثل لجمعٍ ، فإن قصد بالذي مخصص فلا محيص عن اللذين في التثنية ، والذين في الجمع))[٥٨].

(الذي) بين الاسمية والحرفية

أجاز ابن مالك أن تكون (الذي) مصدرية ، وهو بهذا متابع للفراء (ت ٢٠٧ هـ) ؛ إذ ذهب الفراء إلى أن (الذي) في قوله تعالى: ﴿ **وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا** ﴾ مصدرية ، فقال فيها: ((يريد: كخوضهم الذي خاضوا))[٥٩] ، وأنشد ابن مالك عليه قول عبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه

فثبت الله ما آتاك من حسن في المرسلين ونصرًا كالذي نصروا

أي: ونصرًا كنصرهم.

((وحكى أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة إلى عائد ، وتأول على ذلك قوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ** ﴾ الشورى: ٢٣ ، قال أبو علي: ويقوي هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة ، وأنشد الأصمعي:

حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجديلين المحملجين

فنصب مثل الجديلين ، وجعله صفة للذين ، قال أبو علي: ويجيء قوله تعالى: ﴿ **وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا** ﴾ التوبة: ٦٩ ، على قياس ، فيكون التقدير: وخضتم كخوضهم ، فلا يعود إلى الذي شيء ؛ لأنها في مثل هذا حرف.

قلت: حاصل كلام أبي علي على أن (الذي) على ثلاثة أقسام: موصولة ، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة ، ومصدرية محكوم بحرفيتها ، وهذا المذهب أيضًا هو مذهب الفراء رحمه الله ، وهو الصحيح ، وبه أقول))[٦٠].

وما ذكر من أن (الذي) مصدرية هو قول الفراء في قوله تعالى: ﴿ **وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا** ﴾ ؛ إذ ذكر أنها مصدرية[٦١].

وذكر أبو البقاء أن مجيئها مصدرية نادر ، وأكثر منه أن تكون جنسية ، والتقدير خوضًا كخوض الذين خاضوا ، وقد ذكر مثله في آية البقرة السابقة[٦٢].

وذهب أبو حيان إلى أن (الذي) في لآية موصولة ، والعائد محذوف ، فقال: (((ذٰلكَ) إشارة إلى ما أعد لهم من الكرامة ، وهو مبتدأ خبره الموصول ، والعائد عليه محذوف ، أي يبشر الله به عباده))[٦٣].

وقد رد أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك ، وحمله عليه قوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ** ﴾ بقوله: ((ومن النحويين من جعل (الذي) مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس ، وتأول عليه هذه الآية ، أي: ذلك تبشير الله عباده ، وليس بشيءٍ ؛ لأنه إثبات للاشتراك بين مختلفي الحد بغير دليل ، وقد ثبت اسمية (الذي) فلا يعدل عن ذلك بشيءٍ لا يقوم عليه دليل، ولا شبهة))[٦٤].

والذي يبدو لي أن قولهم: إن (الذي) تكون حرفًا مصدريًا قول بعيد عن الصواب ؛ لأن الألف واللام داخلة عليه ، وقد صرح النحاة بأن الألف واللام من علامات الأسماء مهما كان نوعها ، قال الآلوسي: ((وقيل: إن (الذي) موصول حرفي ، ويبعده ، بل ويبطله وجود (ال) ؛ لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم))[٦٥].

الخاتمة

الحمد لله على إتمام هذا البحث ، وعلى ما توصلت إليه من نتائج فيه ، ولعل أبرزها ، ما يلي:

١. المعنى الوضعي ، أو الحقيقي لـ (الذي) عند النحاة استعمالها بأشياء مخصوصة ، وهي أن تكون للمفرد العاقل وغيره ، وهي عندهم لا تدل على العموم ؛ لأنها معرفة، والمعرفة ليس فيها عموم .

٢. (الذي) عند الأصوليين تدل على العموم ؛ إذ ذكروا أنها من صيغه ، وهم بهذا قد خالفوا جمهور النحاة .

٣. وقد تخلصنا من هذا الإشكال بجمعنا بين الرأيين ، على أن النحاة إنما أرادوا المعنى الحقيقي ، والأصوليون أرادوا أنها تدل على العموم بالاستعمال .

٤. ذهب جمهور النحاة إلى أن صلة (الذي) لا تكون إلا معهودة ، فلا يصح أن يقال: جاء الذي دوَّخ البلاد ، إلا لمن يعلم أن أحدًا دوَّخها .

٥. يرى ابن مالك أن صلة (الذي) لا يلزم فيها أن تكون معلومة ، كما ذكر النحاة ، بل جعلها على نوعين: الأول: أن تكون معهودة معلومة للسامع ، وذلك إذا دلت على مخصص ، وهو بهذا قد وافق النحويين .

الثاني: أن تكون للجنس ، وذلك إذا لم تدل على مخصص ، وهي هنا تفيد العموم ؛ لأن الجنس عام ، وهو بهذا موافق للأصوليين .

٦. تبين لنا من البحث أن حذف النون من (الذين) قليل في لغة العرب .

٧. الأسماء الموصولة مبهمة ، لذلك هي تستعمل في العموم .

٨. بيَّنّا أن جمهور النحاة لا يوافقون على أن (الذي) تكون حرفًا مصدريًا ؛ كما نسب إلى الفراء ، وأبي علي الفارسي ، ومن وافقهما كابن مالك ، لأن هذا كما يرى أبو حيان إثبات للاشتراك بين مختلفي الحد من غير دليل ، وقد ثبت اسمية (الذي) فلا يعدل عن ذلك بشيءٍ لا يقوم عليه دليل .

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نسأل الله تعالى أن ينفعنا ، وينفع بهذا البحث ، فالله خير مسؤول وأكرم مأمول .

[١] ينظر: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: ١٦٤.

[٢] ينظر: حاشية السجاعي على قطر الندى: ٥٠ .

[٣] شرح الأشموني: ١ / ٢٥٤ – ٢٥٥ .

[٤] خلفه: هو الاسم الظاهر ، الذي يربط الجملة بالموصول ، قال الفاكهي عن الضمير الرابط: ((وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه ، كقوله: سعاد التي أضناك حب سعادا)) مجيب الندا: ١٦٩ ، وينظر: حاشية الصبان: ١ / ٢١٢ .

[٥] شرح الأشموني: ١ / ٢١٣ .

[٦] حاشية الصبان: ١ / ٢١٣ .

[٧] معاني النحو: ١ / ١١٣ .

[٨] ينظر: مجيب الندا: ١٦٤ – ١٦٥ .

[٩] شرح قطر الندا: ٥٠ .

[١٠] حاشية السجاعي: ٥٠ ، وينظر: حاشية الصبان: ١ / ٢١٤ .

[١١] خزانة الأدب: ٦ / ٧.

[١٢] تفسير البحر المحيط: ١ / ٢٠٧ ، وينظر: الحمل على المعنى: ٨٣ – ٨٤ .

[١٣] تفسير البحر المحيط: ١ / ٢٧٢ .

[١٤] روح المعاني: ٣ / ٣٥ .

[١٥] تفسير البحر المحيط: ١ / ٢١٠ .

[١٦] شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤١ .

[١٧] شرح التسهيل:١/ ١٨٦– ١٨٧،وينظر: شرح الكافية الشافية:١/١٠٨– ١٠٩ ،وروح المعاني:١٨ /١١٧.

[١٨] ينظر: حاشية الشهاب: ٧ / ١٠٠ – ١٠١ ، وروح المعاني: ١٨ / ٢٣٢ .

[١٩] شرح التسهيل: ١ / ١٨٣ .

[٢٠] الكشاف: ١ / ١٩٦ .

[٢١] ينظر: حاشية الشهاب: ١ / ٥٦٨ ، و٥٧٠ .

[٢٢] الصاحبي: ٢١٣ .

[٢٣] التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٠ – ٢١ .

[٢٤] ينظر: الكشاف: ١ / ١٩٦ .

[٢٥] تفسير البيضاوي: ١ / ٥٦٨ .

[٢٦] حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١ / ٥٦٨ .

[٢٧] العقد المنظوم في الخصوص والعموم: ١ / ٣٦٩ .

[٢٨] مجيب الندا إلى شرح قطر الندا: ١٦٥ .

[٢٩] لسان العرب: ٢ / ٣٤٦ .

[٣٠] شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤١ .

[٣١] روح المعاني: ١ / ١٦٤.

[٣٢] شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤٠ ، وينظر: حاشية السيد الشريف على الكشاف: ١ / ١٩٦ .

[٣٣] حاشية السيد الشريف على الكشاف: ١ / ١٩٦ .

[٣٤] ينظر: حاشية الشهاب: ١ / ٥٦٨ ، وروح المعاني: ١ / ١٦٣.

[٣٥] حاشية الشهاب: ١ / ٥٦٨ ، وينظر: ٤ / ٥٩٨ .

[٣٦] روح المعاني: ١ / ١٦٤ ، وج: ١٨ / ١١٧ .

[٣٧] حاشية الشهاب: ١ / ٥٧٠ .

[٣٨] الخصائص: ١ / ٣٢١ ، وينظر: شرح المفصل: ٣ / ١٥٤ ، ومعاني النحو: ١ / ١١٤ .

[٣٩] حاشية الشهاب: ١ / ٥٦٩.

[٤٠] ((وأصل الذي (لذ) كعم وشج ، فاللام فاء الكلمة ، والذال عينها ، والياء لامها ، هذا مذهب البصريين ، وقال الكوفيون: الأصل في الذي: الذال وحدها ، وما عداها زائد فأصل (الذي) كأصل هذا ، و(هذا) عندهم أصله الذال وحدها)) شرح المفصل: ٣ / ١٣٩ ، ومذهب الكوفيين في أصلها هو ضرب في المغيبات ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤٠ .

[٤١] شرح الرضي: ٢ /٣٩ .

[٤٢] شرح الرضي: ٢ / ٣٦ .

[٤٣] المطول: ٧٤ .

[٤٤] حاشية السيد الشريف على المطول: ٧٤ .

[٤٥] حاشية الدسوقي على شرح التلخيص للسعد: ١ / ٣٠٢-٣٠٣.

[٤٦] معاني النحو: ١ / ١١٤ .

[٤٧] حاشية البناني على جمع الجوامع: ١ / ٤٠٩ .

[٤٨] تقريرات الشربيني: ١ / ٤٠٩ .

[٤٩] تفسير البيضاوي: ٢ / ٢٧٣ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٢ / ٢٧٣.

[٥٠] شرح المفصل: ٣ /١٣٩ .

[٥١] شرح الأشموني: ١ / ٢١٣ – ٢١٤ ، وينظر: حاشية الخضري: ١ / ١٥١ .

[٥٢] جمع الجوامع: ١ / ٤٠٩ – ٤١٠.

[٥٣] البحر المحيط (للزركشي): ٣ / ٨٣ .

[٥٤] حاشية البناني: ١/ ٤٠٩ .

[٥٥] البحر المحيط (للزركشي): ٣ / ٨٤ .

[٥٦] شرح المفصل: ٣ / ١٣٩ .

[٥٧] البحر المحيط (للزركشي): ٣ / ٨٣ .

[٥٨] شرح التسهيل: ١ / ١٨٦ – ١٨٧ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ١٠٨ – ١٠٩ .

[٥٩] معاني القرآن: ١ / ٣٠٠ .

[٦٠] شرح التسهيل: ١ / ٢١٣ .

[٦١] ينظر: روح المعاني: ١٠ / ١٣٤.

[٦٢] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٨ .

[٦٣] تفسير البحر المحيط: ٧ / ٤٩٣ .

[٦٤] تفسير البحر المحيط: ٧ / ٤٩٣.

[٦٥] حاشية الآلوسي على قطر الندى: ١٨٨ .

المصادر

١. البحر المحيط في أصول الفقه: الزركشي ، بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي (ت ٧٩٤ هـ) ، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العاني ، ومجموعة من العلماء ، ط (١) ، وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية بالكويت ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٨٩ م .

٢. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي الحسن العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، إحياء الكتب العربية ،(د ، ت).

٣. تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرين ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .

٤. تفسير البيضاوي: الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد (ت ٦٩١ هـ) ، مطبوع مع حاشية الشهاب .

٥. تقريرات الشربيني: الشيخ عبد الرحمن الشربيني (ت ١٣٢٦ هـ) ، مطبوع مع حاشية البناني .

٦. جمع الجوامع: السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، تاج الدين عبد الوهاب ، مطبوع مع حاشية البناني.

٧. حاشية الآلوسي على القطر في علم النحو: الآلوسي ، مطبعة جرجي حبيب حنانيا ، القدس الشريف .

٨. حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع: البناني (ت ١١٩٨ هـ) ، دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (د ، ت) .

٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الخضري الشافعي ، علق عليها ، تركي فرحان المصطفى ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م .

١٠. حاشية الدسوقي على شرح التلخيص للسعد: مصطفى محمد الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) ، مطبوع مع شروح التلخيص .

١١. حاشية السجاعي على شرح قطر الندى: أحمد بن أحمد (ت ١١٩٧ هـ) ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٨ هـ ، ١٩٣٩ م .

١٢. حاشية السيد الشريف على الكشاف: السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٠ هـ) ، مطبوع مع الكشاف .

١٣. حاشية السيد الشريف على المطول: السيد الشريف الجرجاني ، مطبوع مع المطول .

١٤. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي(عناية القاضي وكفاية الراضي): الخفاجي ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت ١٠٦٩ هـ) ضبطه ، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م .

١٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ) ، ضبطه ، وصححه إبراهيم شمس الدين ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م.

١٦.الحمل على المعنى في العربية: علي عبد الله حسين العنبكي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ م .
١٧.خزانة الأدب ولب لسان العرب: عبد القادر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط (٣) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٩ م .
١٨.الخصائص:ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي – بيروت (د ، ت) .
١٩.روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي ، شهاب الدين محمود (ت ١٢٧٠ هـ) ، تحقيق: د. محمد السيد الجليند ، ط (٢) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٤٠٤ هـ .
٢٠.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني ، علي بن محمد بن عيسى (ت ٩١٨ هـ) ، مطبوع مع حاشية الصبان.
٢١.شرح التسهيل: : ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .
٢٢.شرح الكافية: (كتاب الكافية في النحو): الاسترابادي ، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت – (د ، ت) .
٢٣.شرح الكافية الشافية: ابن مالك جمال الدين محمد عبد الله الطائي (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠م .
٢٤.شرح المفصل: ابن يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب – بيروت ، (د ، ت) .
٢٥.الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق: د. مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٨٢ هـ ، ١٩٦٣ م .
٢٦.العقد المنظوم في الخصوص والعموم: القرافي ، شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت ٦٨٢ هـ) دراسة وتحقيق: د. أحمد الختم عبد الله ، ط (١) ، دار الكتبي ، مصر ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م .
٢٧.الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠٦ م .
٢٨.لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور المصري (ت ٧١١ هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي – ط (١) – دار صادر – بيروت – ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ .
٢٩.مجيب الندا إلى شرح قطر الندا: الفاكهي: جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي (ت ٩٧٢ هـ) ، تعليق وتخريج: محمود عبد العزيز محمود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٧ م .
٣٠.المطول على التلخيص: التفتازاني ، سعد الدين (ت ٧٩٣ هـ) ،مطبعة أحمد كامل – ١٣٣٠ هـ.
٣١.معاني القرآن: الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) ، قدم له: إبراهيم شمس الدين ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢.

٣٢.معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط (٢) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الأردن ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٣ م .